● أخبار قصيرة

القوات اليمنية تنفذ ٣ عمليات نوعية ضد أهداف صهيونية

أعلنت القوات المسلحة اليمنية أن سلاح الجو المُسيّر التابع لها نفذ ٣ عمليات عسكرية نوعية على ٣ أهداف للعدو الصهيوني في الأراضي الفلسطينية المحتلة بواسطة طائرات مسيّرة، مؤكدة تحقيق أهدافها.
وأوضحت القوات المسلحة اليمنية في بيان عسكري تلاه المتحدث الرسمي باسمها العميد يحيى سريع مساء الجمعة، أن عملياتها استهدفت مطار اللد في منطقة يافا وهدفين حيويين للعدو الصهيوني في منطقتي بئر السبع وعسقلان. وأكدت القوات المسلحة اليمنية أن هذه العمليات الثلاث تأتي انتصارًا لمظلومية الشعب الفلسطيني ومجاهديه وردًا على جرائم الإبادة الجماعية والتجويع التي يقترفها العدو في غزة. وأضاف البيان: «إننا أمام جريمة إبادة حتمًا لن ينساها التاريخ».

الجيش الصومالي يسيطر على مدينة بريري الاستراتيجية

أعلنت قوات الجيش الصومالي، بالتعاون مع قوات الدفاع الأوغندية المشاركة في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال (أوصوم)، السبت، عن السيطرة الكاملة على مدينة بريري الاستراتيجية في إقليم شبيلي السفلى، عقب أسبوع من المعارك المستمرة مع «حركة الشباب» المسلحة.
وأسفرت العملية، التي أعلن عنها مساء الجمعة، عن مقتل أكثر من ١٠٠ عنصر من «حركة الشباب»، وأسر عدد من المسلحين أحياء، فيما تواصل القوات الأمنية عمليات التمشيط لتطهير المدينة والمناطق المحيطة بها.
كما ضبطت القوات كميات كبيرة من الأسلحة والذخائر «في إطار جهودها لتعزيز الأمن والاستقرار»، وفق ما نقلته وكالة الأنباء الصومالية «صونا».

الرئيس التونسي: هناك ملفات لابدّ أن تفتح

أكد رئيس تونس قيس سعيّد على وجود ملفات مهمة يجب فتحها في البلاد، مشددا على أن الشعب يطالب بالمحاسبة العادلة لاستعادة أمواله التي ضاعت، مؤكدا أن هذا حق مشروع للجميع.
وأوضح أن هناك جهدا وطنيا يشمل كافة القطاعات من أجل تحقيق حل شامل وبناء صرح وطني قوي لا يمكن أن تهدمه محاولات الفساد والتلاعب.
وكان المئات من أنصار الرئيس التونسي، قيس سعيّد، نظم تظاهرة خارج مقر «الاتحاد العام التونسي للشغل»، ودعوا سعيّد إلى تعليق عمل الاتحاد بعد إضراب في وسائل النقل الأسبوع الماضي أصاب البلاد بالشلل. ووفقاً لوكالات أنباء ردّد المتظاهرون عدداً من الشعارات من بينها «الشعب يريد تعليق النقابة!»، وطالبوا الرئيس بالتدخل ضد من وصفوهم بـ«العصابات النقابية».

اللجنة الوزارية العربية الإسلامية تدين مخطط احتلال مدينة غزة وتطالب بوقف فوري للعدوان

بالتزامن مع استمرار حرب الإبادة على القطاع

غضب عربي من مخطط احتلال غزة.. والمقاومة تتوعّد الصهاينة

في اليوم ٦٧٣ من حرب الإبادة على غزة، أثار القرار الصهيوني باحتلال مدينة غزة، غضبا دوليا وتدابير في مواجهة تل أبيب، حيث من المقرر أن يعقد مجلس الأمن اجتماعا طارئا وسط اعتراض واشنطن.
وأفادت وكالات أنباء، نقلا عن مصادر دبلوماسية، بأن روسيا والصين والصومال والجزائر وباكستان وغويانا وكوريا الجنوبية وسيراليون، أعربت عن دعمها لعقد الاجتماع العاجل لمجلس الأمن، وبذلك تصبح كل الدول في مجلس الأمن الدولي قد طلبت عقد الجلسة أو دعمت الطلب بخلاف الولايات المتحدة.
كما توالت المواقف العربية والإسلامية الرافضة للخطة الصهيونية، حيث أعربت عن «إدانتها الشديدة ورفضها القاطع لإعلان حكومة الاحتلال الصهيوني نيّتها احتلال مدينة غزة».
من جانبها، قالت حركة المقاومة الإسلامية (حماس) إن إقرار المجلس الوزاري الصهيوني خططا لاحتلال غزة وإجلاء سكانها جريمة حرب جديدة.
وأضافت الحركة، في بيان، أن قرار الاحتلال يفسر بوضوح سبب انسحابه المفاجئ من جولة التفاوض الأخيرة.
وحذرت الحركة حكومة الاحتلال الصهيوني من أن مغامرتها باحتلال غزة ستكلفها أثمانا باهظة ولن تكون نزهة.

عشرات الشهداء والجرحى في قطاع غزة

في التفاصيل، استشهد ٧ مواطنين وأصيب العشرات، السبت، من جرّاء استهداف قوات الاحتلال الصهيوني شمال مخيم النصيرات، بالإضافة إلى استهداف تجمّعات أخرى قرب «نقطة توزيع المساعدات» عند شارع صلاح الدين جنوب منطقة وادي غزة وسط القطاع. وأفادت مصادر طبية في مستشفى العودة بوصول ٥ شهداء و٣٣ إصابة نتيجة القصف على شمال مخيم النصيرات. كما استشهد مواطنان وأصيب آخرون في إثر قصف مدفعي على تجمّعات المواطنين بالقرب من «نقطة توزيع المساعدات» جنوب وادي غزة.
وقصفت مدفعية الاحتلال حي الزيتون جنوب شرق مدينة غزة، بالتزامن مع قصف طائرة مسيّرة قرب مسجد الشهيد شرق مخيم البريج وسط القطاع.
ويواصل الاحتلال الصهيوني عدوانه على القطاع في ظلّ الحصار المستمر، وهو ما أسفر عن ارتقاء وإصابة عشرات آلاف المدنيين. وفي آخر إحصائية لوزارة الصحة، فقد ارتفعت حصيلة العدوان الصهيوني إلى ٦١,٣٣٠ شهيداً و١٥٢,٣٥٩ إصابة منذ السابع من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٣.

بيان عربي إسلامي مشترك يدين مخطط الاحتلال

في غضون ذلك أعربت اللجنة الوزارية، المكلّفة من القمة العربية الإسلامية الاستثنائية المشتركة بشأن التطوّرات في قطاع غزة، والتي تضمّ عدداً من الدول العربية والإسلامية وجامعة الدول العربية، ومنظّمة التعاون الإسلامي، في بيان مشترك السبت عن «إدانتها الشديدة ورفضها القاطع لإعلان الكيان الصهيوني نيّته احتلال مدينة غزة».
وأشار البيان إلى أنّ التوجّه الصهيوني يأتي «استمراراً لانتهاكات جسيمة تشمل القتل والتجويع والتهجير القسري وضمّ الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى إرهاب المستوطنين».
كما أكدت اللجنة أن هذه السياسات «تدمّر فرص السلام، وتقوّض الجهود الإقليمية والدولية للتهدئة وإنهاء الصراع»، مضيفة أن «الشعب الفلسطيني يعاني منذ ٢٢ شهراً من عدوان وحصار شامل طال كلّ مناحي الحياة في غزة، إضافة إلى انتهاكات خطيرة في الضفة الغربية والقدس الشرقية».
وطالبت حكومة الاحتلال بصفتها «القوة القائمة بالاحتلال بالسماح الفوري وغير المشروط بدخول المساعدات الإنسانية إلى القطاع، بما يشمل الغذاء والدواء والوقود، وضمان حرية عمل وكالات الإغاثة والمنظمات الإنسانية وفقاً للقانون الدولي الإنساني».
كما أبدت اللجنة دعمها للجهود التي تبذلها مصر وقطر والولايات المتحدة لإبرام اتفاق لوقف النار وتبادل الأسرى، معتبرة أن هذا الاتفاق مدخل إنساني أساسي لخفض التصعيد وتخفيف المعاناة. ودعت اللجنة إلى البدء الفوري بتنفيذ الخطة العربية الإسلامية لإعادة إعمار غزة، مع الدعوة للمشاركة الفعّالة في مؤتمر إعادة الإعمار المقرّر في القاهرة قريباً. كما أدانت أيّ محاولات لتهجير الفلسطينيين من أرضهم في غزة والضفة و«القدس الشرقية».

اتفاق مصري.تركي على مواجهة خطط الاحتلال

في السياق قال وزير الخارجية التركي هاكان فيدان، إنه بحث مع نظيره المصري بدر عبدالعاطي، التطورات في غزة، وإدخال المساعدات ووقف إطلاق النار، مؤكدا رفض خطط الكيان الصهيوني الجديدة في غزة.
وأضاف فيدان، في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره المصري عقب جلسة مباحثات في القاهرة السبت، أن مصر وقطر والولايات المتحدة تبذل جهودا لوقف الحرب لكن تحاول حكومة الاحتلال تعطيل هذه المساعي.
ووصف الوزير التركي موقف العدو الصهيوني بـ«الفاشي»، داعيا المجتمع الدولي إلى الوقوف في وجه السياسات الصهيونية وتحقيق العدالة والإنسانية للشعب الفلسطيني.
وشدد قائلاً: «فلسطين للفلسطينيين وأي محاولة لتهجيرهم هي في حكم المعدوم»، مضيفا أن مصر وتركيا ستتعاونان في إفشال كل هذه السيناريوهات.
وقال الوزير التركي، إن «الكيان الصهيوني لا يخطط لاحتلال غزة فقط ولكن له أهداف أخرى في لبنان وسوريا، إما بالاحتلال أو خلق فوضى وأزمة».
وأدان الوزيران، وفقاً لعبدالعاطي، الممارسات الصهيونية في الأراضي السورية وأهمية وقفها باعتبارها غير شرعية وغير مسؤولة، مضيفة أنهما اتفقا على دعم جهود الوحدة في سوريا والحفاظ على وحدة البلاد وتوحيد السلطات وتمكين السلطات من ممارسة مهامها.

مداهمات للاحتلال في الخليل ونابلس

في غضون ذلك اقتحم عشرات المستوطنين، صباح السبت، مقبرة باب الرحمة الإسلامية الملاصقة للمسجد الأقصى في مدينة القدس المحتلة، وأدّوا طقوساً تلمودية في منتصف المقبرة، إضافة إلى رقصات استفزازية فوق القبور.
وتشهد المقبرة أعمال حفريات صهيونية بهدف إنشاء قاعدة للتلفريك التهويدي المحيط بالبلدة القديمة، مع نية الاحتلال الاستيلاء على أجزاء من المقبرة التي تبلغ مساحتها نحو ٢٣ دونماً، وتخطّط حكومة الاحتلال لتحويل جزء من المقبرة إلى حديقة توراتية ضمن مشروعها التهويد المدينة.
في سياق متصل، اعتقلت قوات الاحتلال الصهيوني مواطنين اثنين خلال اقتحام بلدتي يطا والظاهرية جنوب الخليل، كما داهمت بلدة دورا ومخيم العروب، ونصبت حواجز عسكرية على مداخل عدة بلدات، وفتّشت مركبات واحتجزت عدداً من الشبان قبل الإفراج عنهم على مداخل بلدتي إذنا والشيوخ غرب الخليل.
كما نفّذت قوات الاحتلال فجر السبت اقتحامات لمخيمي العين وبلاطة في مدينة نابلس، حيث داهمت عدة منازل في المخيمين وفتّشتها وسط حالة من التوتر والاحتقان.

مؤكداً أن لا ضمانات لارتداداته

محمد رعد: قرار نزع سلاح حزب الله خطيئة خطيرة

أكد رئيس كتلة «الوفاء للمقاومة»، النائب محمد رعد، أنّه يريد أمناً واستقراراً، ولكن في ظل قرار الحكومة اللبنانية، المتعلق بنزع سلاح حزب الله، «لا أضمن شيئاً، وهي التي أخذت القرار بفتح باب التوتر الداخلي»، مضيفاً: «القرار خطير، فكيف يمكن أن نضمن ارتداداته». وأشار رعد أنّ «صاحب القرار السياسي يتحمّل المسؤولية في كل تداعيات القرار، الذي اتخذه»، مؤكداً أنّ «من ساهم في إقرار نزع السلاح، إما غبي أو أنه ارتجل موقفاً غير مسؤول وارتكب خطيئة تدفع إلى خيارات صعبة».
وأضاف: «حاولنا تصحيح القرار وقبلنا عودة الوزراء، لكن أصرّوا مناقشة ورقة برّاك لكي يبصم لهم الأميركي أنهم مطيعون».
وقال في هذا السياق، إنّه طُلبت ضمانة لتحقيق البنود الواردة في الورقة الأميركية، لكن لم تقدم الضمانات، مضيفاً: قلت لمن يعنيهم الأمر من السلطة، إذا سلمنا سلاحاً، هل تضمن أنّ العدو لا يطالبك بأمر ثانٍ، وكان الرد: «وقتها نرى». كذلك لفت رعد إلى أنّه كان يمكن أن يتأخر موضوع قرار سحب السلاح، لكن «التبرير الذي نسمعه هو الضغوط».
وكشف عن اتصالات حصلت يوم الثلاثاء، من دبلوماسيين مواكبين للضغط الأميركي ببعض الشخصيات من أجل الاتصال برئيس الجمهورية، لتهنئته بالقرار، الذي خرج.

«نحن مع بسط سلطة الدولة»

ورأى رئيس كتلة «الوفاء للمقاومة»، أنّ قرار سحب السلاح يكشف للعدو ساحة العبث بالاستقرار بالداخل، وقد يكون الهدف منه أن نصل إلى «مشكلة داخلية بدل أن تكون مشكلة لبنانية-صهيونية».
وبشأن رأيه ببسط سلطة الدولة على الأراضي اللبنانية كافة، قال رعد: «نحن مع بسط سلطة الدولة وحصر السلاح بيدها عندما تكون قادرة على دفع الاحتلال وإجباره على الانسحاب وحماية البلد»، مشيراً إلى أنّ «الدولة بقواها الذاتية تستطيع أن تبسط سلطتها، لكنها لا تستطيع أن تواجه العدو». وفي ما يخصّ إعادة الإعمار، أكّد أنّ «الدولة تستطيع الشروع في إعادة الإعمار رغم الديون، لكن لا يوجد سلطة تتحمل هذه المسؤولية»، كاشفاً: «هناك مشاكل في السلطة، وتدخل من مبعوث أميركي ومن هو نافذ في السلطة أكثر». وبشأن تسليم السلاح، بيّن رعد: «أن تقول سلم سلاحك يعني أنك تقول سلم شرفك، تسليم السلاح انتحار»، مؤكداً: «نحن لا ننوي الانتحار»، وتابع: «اسأل العسكر في الجيش هل يسلمون سلاحهم الذي هو شرفهم؟».

معلنة عدم مشاركتها في اجتماعات باريس

الحكومة السورية تدين مؤتمر «قسد»

أكد مصدر مسؤول في الحكومة السورية، حقّ المواطنين في التجمّع السلمي والحوار البنّاء ضمن إطار المشروع الوطني الجامع الذي يلتفّ حول وحدة سوريا أرضاً وشعباً وسيادة.
وشدّد المصدر، في حديث لوكالة الأنباء السورية «سانا»، تعليقاً على مؤتمر قوات سوريا الديمقراطية (قسد)، على أن المجموعات الدينية والقومية تمتلك كامل الحق في التعبير عن رؤاها السياسية وتأسيس أحزابها ضمن الأطر القانونية، شرط أن يكون نشاطها سلمياً، وألا تحمل السلاح في مواجهة الدولة، وألا تفرض رؤيتها على شكل الدولة السورية. وأوضح المصدر أن شكل الدولة لا يُحسم عبر تفاهمات فئوية أو اتفاقات محلية، بل عبر دستور دائم يُقرّ عبر استفتاء شعبي، يضمن مشاركة جميع المواطنين على قدم المساواة، مع التأكيد أنّ أيّ طرح سياسي يجب أن يتمّ عبر الحوار العامّ وصناديق الاقتراع لا عبر التهديد أو القوة المسلحة. وأشار إلى أنّ ما جرى في شمال شرق البلاد لا يمثّل إطاراً وطنياً جامعاً، بل تحالف هشّ يضمّ أطرافاً متضررة من انتصار الشعب السوري وسقوط عهد النظام، مستندة إلى دعم خارجي، تستخدم مثل هذه المؤتمرات للتهرّب من استحقاقات المستقبل، متجاهلةً «ثوابت الدولة القائمة على جيش واحد، وحكومة واحدة، وبلد واحد». وشدّد على أنّ المؤتمر خرق للاستحقاقات التي شرعت الحكومة السورية في تنفيذها، بما في ذلك تشكيل هيئة العدالة الانتقالية، ومسار الحوار الوطني المستمر منذ شباط/فبراير الماضي، الذي يهدف إلى توحيد البلاد وإيصالها إلى بر الأمان.

دمشق لن تشارك في اجتماع باريس

وأشار المصدر الحكومي لـ«سانا» إلى أنّ «الحكومة لن تشارك في أي اجتماعات مقررة في باريس، ولن تجلس إلى طاولة التفاوض مع أي طرف يسعى لإحياء عهد النظام السابق»، داعية «قسد» للانخراط الجاد في تنفيذ اتفاق ١٠ آذار، والوسطاء الدوليين لنقل جميع المفاوضات إلى دمشق باعتبارها العنوان الشرعي والحصري للحوار السوري الداخلي. ويُذكر أنّ مدينة الحسكة السورية، شهدت الجمعة، مؤتمراً حمل عنوان «وحدة الموقف لمكوّنات شمال وشرق سوريا»، شارك فيه، بحسب البيان الختامي، «ممثّلون عن مختلف مكوّنات المنطقة – من كرد وعرب وسريان آشوريين وتركمان وأرمن وشركس وسواهم – للتعبير عن التزامهم المشترك بمسار وطني ديمقراطي قائم على التنوّع والشراكة والمواطنة المتساوية».